

اقسام هامة منها مبعثرة على مؤسسات صناعية صغيرة، او من حيث تدني الانتظام والاستقرار، في البناء والنقل. لكنها، ايضا، تتماثل من حيث وجود تجمعات عمالية متركزة في الصناعات الكبيرة والتعدين والكهرباء وشركات المقاولات الكبيرة وخدمات النقل المنتظمة الكبيرة.

ب) يشكل عمال التجارة وبعض فئات عمال الخدمات، كتلة اخرى متجانسة نسبيا، حيث تتفق خصائص العاملين في هذه المؤسسات التجارية والخدمية الصغيرة مع عمال الفنادق والمطاعم وبعض فئات الخدمات الشخصية، من حيث التبعر الشديد والصلة الوثيقة مع ارباب العمل والخصائص السايكولوجية والايديولوجية. بينما يتميز عمال الخدمات الصحية والتعليمية وعمال المؤسسات الحكومية بالتمركز والانتظام النسبيين، لكن الوزن النسبي لعمال التجارة والخدمات مقابل اجور يتدنى بالنسبة لاجمالي العاملين في هذه القطاعات، حيث تصل نسبتهم الى ٣٧,٥٪ من العاملين في قطاع التجارة والى ٢٨٪ من العاملين في الخدمات الاخرى. ويشكل عمال الخدمات المأجورون ما نسبته ٣٢٪ من المستخدمين باجور بمن فيهم العاملون في الجيش. لكن يرتفع وزنهم الى اجمالي العاملين المدنيين في قطاع الخدمات باجور وبدون اجور، لتصل نسبتهم الى ٥٥٪، وكذلك الى المستخدمين المدنيين مقابل اجور لتصل الى ٧٣٪.

ج) يشكل العمال الزراعيون كتلة متجانسة تتسم بخصائص موحدة تقريبا. واذا كانت تتدنى لدى عمال هذه الكتلة صفات التجمع والثبات والاعداد المهني والمهارة والحس الطبقي البروليتاري، فيجب ان نلاحظ انهم، شأنهم شأن التجمعات الاخرى، تشهد بعض قطاعاتهم اشكال التجمع والتمركز النسبي وصفات الثبات والاستقرار وارتفاع مستوى التكوين المهني والتعليمي والمهارة، لا سيما لدى عمال المزارع الرأسمالية وعمال الري الدائم والمرافق الزراعية الحكومية المستقلة.

وكان هذا وراء الاعتراف بحقوقهم وشمولهم بقانون العمل وحق التنظيم النقابي في تعديل على قانون العمل لعام ١٩٧١. كما برزت مشاركة عمال المزارع الرأسمالية في النضالات المطالبة خلال عام ١٩٧٠. وبشكل عام لا يتجاوز الوزن النسبي للعمال المأجورين بالزراعة ٢٩,٥٪ من اجمالي العاملين في قطاع الزراعة، حيث يكثر العاملون لحسابهم الشخصي اوللا أسرة والمحاصصون المشاركون.

واذا ما اخذت الخصائص الذاتية لكل كتلة وفئة من حيث الاستعداد الايديولوجي والسياسي وانعكاسها على التحرك المستقل، فأننا نجد ان كتلة عمال الصناعة والكهرباء والنقل والانشاءات، تتسم بارتفاع الاستعداد النضالي، حيث كانت في مقدمة التحركات الاضرابية والمطلبية خلال عامي ١٩٦٩ / ١٩٧٠، وكانت لها الحصة الكبرى من حيث عدد الاضرابات والتحركات المطالبة خلال هذين العامين، وبني عمال الصناعات المذكورة عمال التجارة والخدمات، ثم عمال الزراعة. لكن يتضح من تحليل التحركات الاضرابية والمطلبية خلال عامي ١٩٦٩ / ١٩٧٠ ان عامل التمركز يلعب دورا اساسيا بغض النظر عن طبيعة عمل القطاع وصفته، انتاجية كانت ام خدمية، وان كان دور عامل التمركز برز بوضوح اكبر لدى عمال الصناعات. ويلاحظ ان ما لا يقل عن ١٧ تحركا مطلبيا كبيرا ترافق بعضها مع استخدام الاضراب قد نظم خلال النصف الثاني من ١٩٦٩. وقد تركزت معظمها في الصناعات الكبيرة والانشاءات ومرافق العمل الواسعة، فعشرة منها كانت لعمال الصناعات الكبيرة التالية: مصفاة البترول، شركة الاجواخ، البيرة، الفوسفات، الاسمنت، الدباغة، الالومنيوم، التبغ والسجائر، شركة الانماء الصناعي، المطابع. اما في عام ١٩٧٠، فمن بين حوالي ٨٠ تحركا مطلبيا امكن الحصول على معلومات عنها، كان ما لا يقل عن ٣٠ تحركا منها في قطاع الصناعة، وتسعة تحركات في قطاع البناء والانشاءات